E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/S-3/3
19 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الثالثة

٢٤-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه آيالا لاسو، عن بعثته الى رواندا

١١ - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤

(A) GE.94-12720

مقدمـــة

١- شهد العالم في رواندا منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مأساة ذات أبعاد غير مسبوقة في مجال حقوق الإنسان. فقُتل مئات الآلاف من المدنيين، منهم أعداد كبيرة من الأطفال والنساء، بعد تعرضهم للتعذيب في أغلب الحالات، واختفى الآلاف. واضطر الملايين إلى ترك أماكن إقامتهم، ملتمسين اللجوء في مناطق أخرى في رواندا أو في الخارج. وحوصر آخرون بين خطوط القتال أو احتجزوا عنوة، واختبأ الكثيرون خوفا على أرواحهم. إن المرض والمجاعة يهددان أولئك الذين أفلتوا حتى الآن من الموت.

٢- إن قتل المدنيين بأعداد كبيرة لدوافع عرقية أو سياسية ليس بالأمر الجديد في رواندا. غير أن العنف الذي تفجر خلال الأسابيع الستة الماضية تجاوز حتى أسوأ نوبات تفجر الكراهية والتعصب من قبل.

٣- وقد حدث تغير رئيسي في هيكل السلطة في رواندا مع "الثورة الاجتماعية" للهوتو في ١٩٥٩ التي أنهت سيطرة التوتسي على الحياة السياسية والاقتصادية للبلد وأدت إلى استقلال البلد في ١٩٦٢[١]. وخلال العقود التالية كانت رواندا بشكل متكرر مسرح عمليات قتل جماعي وخروج لأعداد كبيرة من قبائل التوتسي إلى البلدان المجاورة رواندا وزائير وأوغندا وتنزانيا. كما جرت محاولات متكررة من جانب لاجئي التوتسي للعودة إلى السلطة. وأدت كل محاولة إلى تجدد العنف والكراهية العرقيين. وفي ١٩٧٣ تولى الميجر جنرال جوفينال هابياريمانا، وهو من الهوتو من مقاطعة روهينغيري الشمالية السلطة في انقلاب عسكري. ومنذ ذلك الحين أضيف التنافس الإقليمي إلى العداء العرقي.

٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ قامت الجبهة الوطنية الرواندية بغزو البلد من أوغندا بقوة بلغت نحو ٧٠٠٠ شخص. وتشكّل هذه الجبهة أساسا من لاجئي التوتسي، وكثيرون منهم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الأوغندية. وقام السيد بكر والي نديای، المقرر الخاص للجنة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بزيارة رواندا في نيسان/أبريل ١٩٩٣ وخلص، بعد غزو الجبهة الوطنية الرواندية في ١٩٩٠، إلى وجود سياسة حكومية متعمدة وصمت بشكل جماعي كل التوتسيين داخل البلد بأنهم متواطئون مع الجبهة، وأن هذا الربط، وما نجم عنه من مناخ الشك والخوف والتوجيهات التي تلت ذلك، أدت إلى مذابح تعرض لها الآلاف من المدنيين[٢].

٥- ولم يضع أي من اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة في محاولة إنهاء الأعمال العدائية في تموز/يوليه ١٩٩٢ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ نهاية للنزاع المسلح. وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ نقضت الجبهة الوطنية الرواندية وقف إطلاق النار المبرم في كانون الثاني/يناير

١٩٩٣، متهمة حكومة الرئيس هابياريمانا بانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان. شملت مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ من التوتسيين في شمال غربي رواندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٣، اتفقت الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية على منطقة منزوعة السلاح في اتفاق لوقف لإطلاق النار عقد في دار السلام. ونص هذا الاتفاق على أن تعود قوات الجبهة الوطنية الرواندية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٨ شباط/فبراير ١٩٩٣. وقام فريق مراقبين عسكريين محايد لمنظمة الوحدة الأفريقية برصد المنطقة المنزوعة السلاح. وأفادت التقارير بحدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار من كلا الجانبين بشكل منتظم.

٦- ووقعت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ في أروشا بتنزانيا اتفاقا للسلم أنهى رسميا النزاع المسلح. ونص الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تشمل أعضاء الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في الحكومة في ذلك الوقت فضلا عن أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية؛ وعلى دمج أعضاء قوات كلا الجانبين في جيش وطني وقوات درك وطنية؛ وعلى حق جميع اللاجئين، بمن فيهم أولئك اللاجئون من العقود الماضية، في العودة إلى الوطن.

٧- ودعت كل من الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية إلى وزع قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلم. وقد وافق مجلس الأمن على ذلك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣: فأنشأ القرار ٨٧٢(١٩٩٣) بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بولاية المساعدة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار[٣]. وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مدد مجلس الأمن ولاية هذه البعثة حتى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ (القرار ٩٠٩(١٩٩٤)). وعدل مجلس الأمن هذه الولاية في قراره ٩١٢(١٩٩٤) المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الذي قرر، من جملة أمور، تخفيض أعداد موظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، وسع مجلس الأمن من ولاية البعثة، فأذن لها بأمور منها توسيع قوة البعثة ليصل مستوى قواتها إلى ٥ ٥٠٠ شخص (القرار ٩١٨ (١٩٩٤)). وفي ذلك القرار، دعا مجلس الأمن أيضا إلى فرض حظر على الأسلحة لرواندا.

٨- ورغم أن اتفاق أروشا للسلم قد أنهى رسميا النزاع المسلح، إلا أنه أخفق في وقف العنف. فاستمرت عمليات القتل بدوافع سياسية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٩٣، وفي أوائل عام ١٩٩٤ بصفة خاصة. وتعطلت عملية أروشا للسلم حين أسقطت طائرة الرئيس الرواندي في كيغالي مساء يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولم يتم حتى الآن تحديد المسؤولين عن وفاة رئيسي رواندا وبوروندي، فضلا عن العديد من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين الذين كانوا على متن الطائرة. وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عزا الراديو الذي تسيطر عليه حكومة رواندا مسؤولية إسقاط الطائرة إلى الجبهة الوطنية الرواندية وإلى وحدة بعينها من جنود الأمم المتحدة. وأعقب ذلك قتل

عشوائي واسع النطاق للمدنيين شمل الخصوم السياسيين للرئيس الراحل. كما اغتيل أعضاء معتدلون بالحكومة، منهم رئيسة الوزراء وأطفالها فضلا عن عشرة جنود للأمم المتحدة.

٩- وبدأت الجبهة الوطنية الرواندية القتال في العاصمة كيغالي في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بعد أن قامت بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا أنها مضطرة إلى ذلك لكي تحمي السكان من قبائل التوتسي. ووقت زيارتي في ١١ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، كانت الجبهة الوطنية الرواندية تسيطر على نحو نصف أراضي البلد، إلى شمال شرقي خط مائل بعض الشيء يقسّم رواندا ويمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وأحرزت قوات الجبهة الوطنية الرواندية تقدما كبيرا في اتجاه الجنوب وتتحرك نحو تطويق العاصمة.

١٠- وخلال الأيام والأسابيع التي تلت اغتيال الرئيس، انتشر العنف إلى مناطق أخرى في البلد وبلغ نطاقا غير مسبوق: فأفادت التقديرات بمقتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، أغلبهم من المدنيين الأبرياء ومنهم الأطفال والنساء. ووفقا لمصادر عليمة، فإن الأرقام قد تكون أعلى بكثير وربما تتجاوز ٠٠٠ ٥٠٠ شخص.

١١- أما الحوادث الأخيرة التي أبلغ عنها من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة فتشمل: قتل ٠٠٠ ٤ مدني في أبرشية شانغي، و٠٠٠ ٢ في مبيريزي؛ و٨٠٠ في نكانكا وكلها في أسقفية غيكونغورو؛ وقتل ٠٠٠ ٤ لاجئ في كيبيهو وكثيرين آخرين في كنائس أخرى في أسقفية غيكونغورو؛ وقتل جرحى كان يجري نقلهم في عربات للصليب الأحمر الرواندي في كيغالي؛ وقتل مدنيين مصابين اقتادهم عسكريون من مستشفى بوتاري. وقتل الكثيرون أو مثّل بهم أمام موظفي الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بل كان منهم طفل يحمله عضو في منظمة إنسانية دولية.

أولا - الإجراء الذي اتخذه المفوض السامي

١٢- تابعت الموقف في رواندا بقلق متزايد منذ توليت منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وجّهتُ مذكرة إلى الأمين العام أعربت فيها عن قلقي البالغ للتقارير الواردة بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في رواندا، واقترحت النظر في اتخاذ تدابير عاجلة لمنع مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان هناك.

١٣- وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، طلبت معلومات عن الحالة واقتراحات للعمل من مجال واسع من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومن المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان، ورؤساء الهيئات المنشأة

بموجب صكوك حقوق الإنسان، ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٤- واستنادا إلى المعلومات والتقارير الواردة استجابة لهذا الطلب، دعوت أعضاء لجنة حقوق الإنسان، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، إلى النظر في استصواب دعوة لجنة حقوق الإنسان إلى عقد دورة طارئة لبحث حالة حقوق الإنسان في رواندا.

١٥- وفي ضوء التقارير المستمرة عن الانتهاكات البالغة الجسامة والضخامة لحقوق الإنسان، قررتُ، بعد مشاورات مع الأمين العام، أن أقوم شخصيا ببعثة إلى رواندا لمناشدة كلا الطرفين وقف انتهاكات حقوق الإنسان فورا والعمل على تحقيق تسوية للنزاع بالتفاوض (انظر نص ندائي الصادر في كيغالي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ المستنسخ في مرفق هذا التقرير).

ثانيا - بعثة المفوض السامي إلى رواندا

١٦- قمت بزيارة رواندا في الفترة من ١١ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤. ورافقني في هذه البعثة السيد لويس جوانيه خبير لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات[٤]، فضلا عن ثلاثة من موظفي مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧- وصلت إلى كيغالي في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ حيث اجتمعت مع الممثل الخاص للأمين العام في رواندا، دكتور جاك - روجيه بوه - بوه، ومع قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا الجنرال روميو داليير الذي أتاح لي الوثائق والمعلومات عن الوضع هناك، وخاصة منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأود أن أعرب عن امتناني لهما لكل ما قدماه من دعم فيما يتصل بزيارتي. وأوجه الامتنان بصفة خاصة إلى الجنرال داليير لما يسره من كل الترتيبات الأمنية واللوجستية لكي أتمكن من مقابلة ممثلي طرفي النزاع.

١٨- وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ أيضا سافرت إلى بيومبا على بعد ٧٠ كيلومترا شمال غربي كيغالي، حيث اجتمعت في مقر الجبهة الوطنية الرواندية مع الجنرال بول كاغامي قائد القوات المسلحة للجبهة. وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، عُقد اجتماع في كيغالي بمقر القوات المسلحة الرواندية مع الجنرال أوغستين بيزيمونغو القائد العام للقوات المسلحة الرواندية والكولونيل ثيونستي باغوسورا رئيس مجلس وزارة الدفاع. وزرت معهما فندق "ميل كولين" حيث هناك ما يقرب من ٥٥٠ من التوتسيين المحاصرين الآن بين خطوط القتال. ثم وجهت نداءً من راديو رواندا حثثت فيه كلا الجانبين على جملة أمور منها وقف الأعمال العدائية فوراً، وإنهاء العنف وضمان الاحترام لحقوق الإنسان؛ والسماح للسكان بحرية الانتقال

الى جهة يختارونها؛ وبدء عملية مفاوضات بغية تحقيق السلم في رواندا. وكررت هذا النداء في مؤتمر صحفي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ في نيروبي، وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ عند عودتي إلى جنيف. ومرفق بهذا التقرير نص النداء.

١٩- وفي أحاديثي مع القادة العسكريين من كلا الجانبين، أعربت بوضوح عن إدانة كل المجتمع الدولي للانتهاكات الضخمة شديدة الجسامة لحقوق الإنسان التي ارتكبها كل أولئك المشاركين في النزاع. وذكّرتهم بالتزاماتهم المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل رواندا طرفا فيها[٥]، وفي القانون الانساني الدولي[٦]، لاتخاذ تدابير فعالة ضد قتل المدنيين الأبرياء، وبمسؤوليتهم عن الأفعال التي يرتكبها أولئك الخاضعون لقيادتهم. كما ناشدتهم استخدام سلطتهم لوقف العنف فورا، والعمل على وقف إطلاق النار والعودة إلى مائدة التفاوض كما دعا الأمين العام. كما قمت بحث الجانبين على منح كل أولئك المحتاجين الفرصة الكاملة للحصول على المساعدة الانسانية والسماح للسكان المدنيين بحرية الانتقال إلى مناطق آمنة من اختيارهم. وفي هذا الصدد أشرت بصفة خاصة إلى الأشخاص المحاصرين بين خطوط القتال في مواقع مثل فندق ميل كولين وفندق ميريديان، أو استاد آماهورو أو مستشفى الملك فيصل أو كنيسة العائلة المقدسة في كيغالي. وأبلغت القادة العسكريين بالخطوات المتخذة بغية عقد دورة طارئة للجنة حقوق الإنسان والنظر في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. كما أشرت إلى الجهود الجارية لمجلس الأمن من أجل زيادة أعداد موظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. وأخيرا عرضت، في منظور أطول أجلا، إسهامي وإسهام مركز حقوق الإنسان في بناء الهياكل الأساسية الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنمية جو من التسامح واحترام حقوق الإنسان في كل أنحاء رواندا. وأكد الجنرال بيزيمونغو على الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في رواندا وأن الأولوية هي إيجاد حل يقبله طرفا النزاع. وقدم لي ضمانات بالافراج عن الرهائن، إلا أنه أشار إلى أنه لا يسيطر على أعمال قوات الميليشيا والقوات الحكومية الأخرى في كيغالي. وبناء على دعوة مني، توجه معي الجنرال إلى فندق ميل كولين لإبلاغ ممثلي الرهائن مباشرة بالقرار الذي اتخذته للتو قيادة القوات المسلحة الرواندية بالإفراج عنهم في أقرب وقت ممكن.

٢٠- وبينما أعلن الجنرال بيزيمونغو أن الحكومة مستعدة لقبول وقف فوري لإطلاق النار، صرح الجنرال كاغامي باسم الجبهة الوطنية الرواندية أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يعتبر إلا جزءا من عملية يتم فيها أولا وقف عمليات قتل المدنيين من قبل القوات الحكومية . وينبغي أن تشتمل تلك العملية على عناصر أخرى منها إجراء تحقيق دولي يفضي إلى تحديد هوية المسؤولين عن عمليات القتل الجماعية وإلى وضع حد لإفلات أولئك المسؤولين من العقوبة، فضلا عن تقديم المساعدة إلى الذين يحتاجون إليها. وقال الجنرال كاغامي إنه ينبغي للمجتمع الدولي، بدلا من مطالبة الجبهة الوطنية الرواندية بوقف إطلاق النار فورا، أن يمارس ضغوطا على الحكومة لكي تكف عن عمليات القتل. وفي هذا

السياق، صرح الجنرال كاغامي أيضا أن عمليات قتل قد حدثت خلال فترات سابقة كانت توجد فيها اتفاقات لوقف إطلاق النار سارية بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، وأعرب عن أسفه للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بخفض عدد قوة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، الأمر الذي يترك الجبهة الوطنية الرواندية تتحمل مسؤولية ضمان حماية السكان من أقلية التوتسي فضلا عن معارضي الحكومة. وانتقد الجنرال كاغامي قيام بعض الحكومات الأجنبية بإجلاء رعاياها وعدد مختار من المواطنين الروانديين فقط دون أن تحاول إعاقة عمليات القتل الجماعي. وتعهد الجنرال كاغامي بأن يفعل كل ما في وسعه لإنقاذ الأرواح وضمان احترام حقوق الإنسان. وأعرب عن تقديره للزيارة التي قامت بها المفوضة السامية في ذلك الوقت وشدد على أن للمجتمع الدولي دورا هاما يتعين أن يضطلع به فيما يتعلق بمستقبل رواندا.

٢١- وقد قبل كلا الجانبين فكرة إجراء تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان. كما أعربا عن استعدادهما لقبول مراقبين تابعين للأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان تحت حماية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، كما أبديا استعدادهما للتعاون مع هؤلاء المراقبين من أجل تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان الذين يحتاجون إليها وتأمين حرية التنقل لأولئك الذين يريدون مغادرة المناطق التي يشعرون أنهم غير آمنين فيها. وفي هذا الصدد، أشار الجنرال بيزيمونغو والعقيد باغوسورا، إلى فشل الجهود التي بذلت مؤخرا لإجلاء ٦٠ شخصا من الأجانب الذين لم يتمكنوا من مغادرة فندق "Milles Collines" (انظر الفقرة ٢٥ أدناه). وأوضحا كذلك أن هذا الحادث إنما يدل بوضوح على مدى تعقد الحالة وأن القوات المسلحة الرواندية ملزمة بقرارات الحكومة وأنها تشاطر مشاعر المواطنين من الهوتو الذين يشكلون أغلبية السكان. وتعهدا بأن القوات المسلحة الرواندية ستواصل بذل كل جهد لمحاولة معالجة حالة جميع الأشخاص المحتجزين في ظروف مماثلة. وأقر الجنرال بيزيمونغو بأن مجازر قد ارتكبت من قبل قوات ذات صلة بالحكومة ووصف هذه الأعمال بأنها من قبيل التجاوزات وأعرب عن أسفه لوقوعها. وقال إنه يجب أن يكون من المفهوم أن عمليات القتل هذه قد حدثت نتيجة لإسقاط الطائرة التي كان يستقلها الرئيس. وقد عزا اسقاط الطائرة الى الجبهة الوطنية الرواندية بالتواطؤ مع مجموعة محددة تابعة لقوات الأمم المتحدة وكذلك نتيجة لما أعقب ذلك من اعتداءات قامت بها قوات الجبهة الوطنية الرواندية في العاصمة. وبسبب هذه الاعتداءات، لم تستطع القوات المسلحة الرواندية التحكم بردود الفعل ومشاعر الغضب الشعبي. وأضاف قائلا إن التحقيقات ينبغي أن تشمل الأعمال الانتقامية الواسعة النطاق التي يزعم أن الجبهة الوطنية الرواندية قد ارتكبتها ضد المدنيين الموالين للحكومة في المنطقة التي تخضع لسيطرة الجبهة.

٢٢- وخلال مدة اقامتي في كيغالي وأثناء توقفي في نيروبي في ٩ و١٠ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، اجتمعت أيضا بممثلين عن الوكالات والبرامج والمنظمات الدولية الذين أطلعوني على ما يضطلعون به من أنشطة فيما يتعلق بالحالة في رواندا وكذلك على حالة حقوق الإنسان فيها.

ثالثا - مصادر القلق الحالية الرئيسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان

٢٣- إن المعلومات التي تمكنت من جمعها من عدد من المصادر الموثوقة خلال البعثة التي قمت بها تؤكد المزاعم السابقة بأن انتهاكات بالغة الخطورة لحقوق الإنسان قد حدثت ولا تزال تحدث حتى الآن. وعلى الرغم من أنه يصعب التحقق من هذه المزاعم بسبب مشاكل الوصول التي تواجه المنظمات غير الحكومية والمراقبين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، فإن التدفق المستمر للاجئين إلى بلدان مجاورة (بوروندي وتنزانيا وأوغندا وزائير) والإفادات التي يدلي بها هؤلاء اللاجئون لا تترك مجالا كبيرا للتشكيك في صحة هذه المزاعم.

٢٤- كما أن مصير العديد من الناس الذين لا يزالون رهينة أعمال العنف هو مسألة أخرى تثير قلقا بالغا. ففي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة على سبيل المثال، هناك ٠٠٠ ٣٨ شخص محتجزون حاليا في كابغاي؛ و٠٠٠ ٢ شخص في الملعب الرياضي في غيتاراما؛ و٥٠٠ ٥ شخص في الملعب الرياضي في غيانغوغو؛ و٧٠٠ ١ شخص في ميبيريسي و٤٠٠ شخص في شانغول (بالقرب من غيانغوغو)؛ و٠٠٠ ٦٠ شخص في روندا (بالقرب من كيغالي). وفي المنطقة التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية، هناك ٠٠٠ ٣٠٠ شخص محتجزون في مواقع مختلفة في منطقة روهنغيري. وهناك أعداد كبيرة من الناس المحتجزين أيضا في العاصمة نفسها علما بأن العاصمة مقسومة بين الطرفين ولا سيما في أماكن مثل ملعب آماهورو الرياضي، وكنيسة "Sainte Famille" ومستشفى الملك فيصل وفي فندق "Milles Collines" وفندق مريديان. وقد وصف لي وضع هؤلاء الأشخاص بأنه وضع يائس. وبالاضافة إلى أولئك الذين تم تجميعهم في مواقع كتلك التي ذكرت أعلاه، فإن هناك العديد من الأشخاص المختبئين. وهؤلاء الأشخاص فضلا عن غيرهم من الناس الذين يوجدون في أماكن في المناطق الداخلية من البلد حيث يتعذر وصول الامدادات الغذائية إليهم بسبب منع قوافل الإغاثة من الوصول إلى هذه المناطق يواجهون خطر الموت جوعا. وفي هذا السياق، هالني ما ورد من تقارير تفيد بأن أفراد تابعين لوكالات الأمم المتحدة كانوا يحاولون الوصول إلى مستودعات الأغذية في كيغالي قد تعرضوا لإطلاق النار مما منعهم من الوصول إليها. بينما تم احتجاز أفراد آخرين منهم ووجهت إليهم المليشيات تهديدات عندما حاولوا القيام بتوزيع الأغذية.

٢٥- ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أنه بالاضافة إلى القتال الدائر بين الجبهة الوطنية الرواندية وقوات الحكومة، تشكل الحواجز ونقاط التفتيش التي تقيمها المليشيات والزمر المسلحة وغيرها من الجماعات غير الرسمية في كيغالي وعلى الطرق المؤدية الى المناطق الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة الرواندية تهديدا خطيرا لا يمكن التنبؤ بعواقبه بالنسبة لأمن أولئك الذين يرغبون في التنقل في مختلف أنحاء رواندا. ومن بينهم المراقبون التابعون لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. فالذين يقومون بتشغيل هذه الحواجز المقامة على الطرق مسلحون تسليحا ثقيلا ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على أنهم سيمتثلون للأوامر أو التعليمات التي يصدرها إليهم قادة القوات المسلحة الرواندية. وقد ثبت هذا على نحو جلي عندما قامت القوات المسلحة الرواندية مؤخرا، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، بمحاولة نقل ٦٠ شخصا من غير الروانديين من فندق "Milles Collines" إلى المطار ومن ثم نقلهم إلى خارج البلد. وقد فشلت هذه المحاولة عند نقطة من نقاط التفتيش العديدة التي تقيمها المليشيات في كيغالي (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى ما حدث عند إحدى نقاط التفتيش هذه حين كانت ناقلة جنود مدرعة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا كجزء من قافلة كبيرة من مركبات البعثة بقيادة الجنرال داليير، عائدة بالمفوض السامي وموظفيه إلى مقر البعثة بعد الاجتماع مع رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية عندما أوقفها شاب من أفراد المليشيا قام بفتح باب الناقلة ودقق في هوية ركابها وهو يلوّح مهددا بقنبلة يدوية في يده اليمنى.

٢٦- ومن النتائج الأخرى البالغة الخطورة المترتبة على أعمال العنف ما يتمثل في تشريد السكان على نطاق واسع. ومن المقدر أن يكون نحو مليوني مواطن رواندي قد غادروا ديارهم فرارا من العنف باحثين عن ملجأ في مناطق أخرى في البلد. ويذكر أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد عبروا الحدود إلى بلدان مجاورة وأن تدفقات اللاجئين مستمرة . وقد فر ٢٥٠ ٠٠٠ شخص إلى تنزانيا (في منطقة نغارا) مع تقدم قوات الجبهة الوطنية الرواندية في اتجاه الجنوب الشرقي. وقام عشرات الآلاف من الروانديين بعبور الحدود إلى بوروندي فرارا من أعمال العنف في المناطق الواقعة في جنوب غرب كيغالي، ولا سيما بوتاري، وهم يعيشون الآن في مخيمات في منطقة كايانزا. كما أن اللاجئين من جنوب رواندا يشملون أيضا العديد من الأشخاص الذين كانوا قد قروا من عمليات القتل الجماعية في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وهناك أشخاص آخرون التمسوا اللجوء في زائير وأوغندا.

٢٧- كما أن خطر تفشي الأوبئة نتيجة لتلوث المياه بالجثث التي ألقيت في الأنهار والبحيرات فضلا عن الجثث التي تركت لتتعفن في الشوارع أو الأدغال يشكل تهديدا اضافيا لحياة الناس في رواندا

وكذلك في البلدان المجاورة. وبالاضافة إلى النقص الحالي في الأغذية، فإن حدوث مجاعة في المستقبل يشكل خطرا كبيرا إذا لم يتم جني المحاصيل وإذا تعذر زرع البذور بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر .

رابعا - توصيات ختامية

٢٨- إن الحالة في رواندا يمكن أن توصف بأنها مأساة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين بكل قوة القتل العشوائي لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ.

٢٩- إن للصراع على السلطة في رواندا دلالات سياسية واضحة تتجاوز إطار حقوق الإنسان. إلا أن انتهاكات لحقوق الإنسان قائمة ومستمرة منذ أمد بعيد قد ارتكبت في مناخ يتسم بتجاهل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان مع إفلات مرتكبي الجرائم الجسيمة من العقوبة.

٣٠- ومن المطلوب بشكل ملح اتخاذ اجراءات دولية فعالة لمنع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب أن توقف على الفور عمليات قتل المدنيين.

٣١- وفي الوقت نفسه، يجب بذل كل جهد لتحقيق وقف لاطلاق النار أو على الأقل وقف مؤقت للأعمال الحربية من أجل تهيئة الأوضاع اللازمة لإتاحة وصول المساعدة الإنسانية إلى مليوني شخص من المشردين وكذلك إلى غيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك فإن جميع الأشخاص الذين لا يستطيعون مغادرة المناطق الواقعة بين خطوط القتال أو الأشخاص المحتجزين في أماكن لا يعتبرون أنها آمنة يجب أن تتاح لهم امكانية الإنتقال إلى مناطق من اختيارهم بمساعدة وحماية من بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا.

٣٢- ويجب تنبيه مرتكبي الأعمال الوحشية إلى أنه لا يمكن لهم أن يفلتوا من المسؤولية الشخصية عن الأفعال الاجرامية التي نفذوها أو أمروا بارتكابها أو تغاضوا عنها.

٣٣- ويجب أن تحترم احتراما كاملا جميع الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان التي دخلت رواندا طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فضلا عن القانون الإنساني الدولي.

٣٤- وينبغي لكلا طرفي النزاع أن يقوما على الفور بتنفيذ الخطوات والتدابير المذكورة أعلاه.

٣٥- وقد تود لجنة حقوق الإنسان من جانبها أن تنظر في تعيين مقرر خاص يقوم بدراسة ما تنطوي عليه الحالة من جوانب تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك الأسباب الرئيسية للأعمال الوحشية التي ارتكبت مؤخرا والمسؤوليات عنها، ويقدم تقريرا عن ذلك في أقرب وقت ممكن، وتقارير دورية بعد ذلك.

٣٦- وقد تود لجنة حقوق الإنسان أيضا أن تقرر أن تتم مساعدة المقرر الخاص في جمع وتحليل المعلومات من قبل فريق من الموظفين الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان يعملون بتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا وغيرها من وكالات وبرامج الأمم المتحدة من داخل رواندا وكذلك من البلدان المجاورة التي يوجد فيها لاجئون روانديون.

٣٧- وتنبغي الملاحظة في هذا الصدد أن كلا من الممثل الخاص للأمين العام في رواندا وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا قد تعهدا بالتعاون الكامل مع مراقبي الأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان، في أعقاب قرار للجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد.

٣٨- وقد تود لجنة حقوق الإنسان كذلك أن تؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى أن تكون الجهود التي ستبذلها الأمم المتحدة في المستقبل بهدف تسوية النزاع وبناء السلم في رواندا مصحوبة بعنصر قوي خاص بحقوق الإنسان وبأن يتم دعم هذه العملية بصورة فعالة من خلال برنامج شامل لتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان.

الحواشي

(١) قبل نشوب الأعمال العدائية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ كان تقسيم سكان رواندا إلى مجموعات عرقية كما يلي: ٨٥ في المائة من الهوتو، و١٤ في المائة من التوتسي، ١ في المائة من التهوا.

(٢) يرد وصف أوفى للخلفية التاريخية فضلا عن تحليل لشتى العوامل التي أسهمت في العنف العرقي والسياسي في رواندا، في تقرير المقرر الخاص عن زيارته إلى رواندا في نيسان/أبريل ١٩٩٣ (E/CN.4/1994/7/Add.1).

(٣) أثناء العملية التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلم في آب/أغسطس ١٩٩٣ في أروشا، وبناء على طلب من حكومتي أوغندا ورواندا، أنشأ مجلس الأمن، في القرار ٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لمراقبة الحدود الكاملة بين أوغندا ورواندا للتحقق من عدم وصول أي مساعدة عسكرية إلى رواندا. وتم وزع مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا على الحدود الأوغندية - الرواندية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وبقرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تم إدماج بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، مثلما تم دمج فريق المراقبين العسكريين المحايد في البعثة الأخيرة.

(٤) السيد جوانيه هو حاليا المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات المعني بمسألة الإفلات من العقاب. كما أنه رئيس ومقرر فريق لجنة حقوق الإنسان العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

(٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بها.

(٦) إن رواندا طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧. وفي هذا السياق ينبغي الإشارة أيضا إلى أن الجبهة الوطنية الرواندية أبلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنها تعتبر نفسها ملتزمة بقواعد القانون الإنساني الدولي.

المرفق

رواندا: نداء وجهه من كيغالي السيد جوزي ايالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

هزت المأساة التي يعيشها شعب رواندا العالم أجمع. فوفاة نحو مائتي ألف ضحية بريئة من رجال ونساء وأطفال أثارت سخطا هائلا واستوجبت إدانة عالمية.

وتشعر جميع شعوب العالم بالتضامن أمام هذه الآلام. واستجابة لهذا السخط، أتيت إلى رواندا بصفتي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبروح من الحياد والموضوعية، أطالب بإلحاح بأن يضع فورا جميع الأطراف في هذه المأساة حدا لهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وذلك بأن تحرص خاصة على احترام الاتفاقيات الدولية التي تكفل تلك الحقوق، بما في ذلك اتفاقيات القانون الإنساني واتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية التي تعد رواندا طرفا فيها.

أتيت لأوجه نداء من أجل القيام دون إبطاء بعقد اتفاق لوقف إطلاق النار لتهيئة مناخ مؤات للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إنجاح المفاوضات. فالمفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى حل سياسي شامل تراعى فيه حقوق الجميع ويتيح لشعب رواندا العيش في سلام وتضامن وديمقراطية.

وجئت لأطلب إلى أطراف النزاع أن تأذن بتوزيع المعونة الإنسانية على جميع من يحتاج إليها، وتضمن أن يتم هذا التوزيع بلا تمييز من أي نوع.

وأتيت لأطالب بأن تتخذ، دون إضاعة للوقت، تدابير تكفل لجميع من هم في هذا البلد يجدون أنفسهم في وضع رهائن للعنف، ولا سيما في ملعب أماهورو (Amahoro) وفي فندق ميل كولين (Milles Collines) وفي فندق ميريديان (Meridien) وفي مستشفى "الملك فيصل"، الانتقال فورا إلى أماكن يمكن لهم فيها أن يتلقوا بكل أمان العلاج الذي من حقهم الحصول عليه.

ويلزم أن يدرك القادة وكذلك مقترفو هذه الأفعال الشنيعة أن مسؤوليتهم حتمية وأنهم سيساءلون شخصيا عن أفعالهم.

لا يمكن النضال من أجل وحدة شعب ما بتأجيج نيران الحقد. ولا يمكن النضال من أجل خير شعب ما بواسطة الإبادة.

وقد شهدنا منذ ساعات قليلة فقط بداية حقبة جديدة ألا وهي الحقبة التي تستهلها جنوب أفريقيا وفلسطين حيث بدأ يحل السلم والرفاه بفضل الحوار والتشاور والتسامح واحترام الجميع. ويلزم أن تتجه رواندا بدورها إلى الحوار والتشاور.

وأخيرا، أطلب رسميا إلى المجتمع الدولي أن يمد شعب رواندا بدعم حاسم:

- لكي يطالب من جهة باتخاذ التدابير التي تسمح بوضع حد للعنف وعودة اللاجئين والمشردين، وبكفالة تقديم معونة إنسانية كافية للجميع، وبإتمام مفاوضات السلام؛

- ولكي يتعهد من جهة أخرى بتوفير معونة فعلية لعملية إعادة بناء رواندا.

وإني أشعر بصفتي المفوض السامي لحقوق الإنسان أني أعبّر عن قلق الجميع. وبذا أوجه نداء لكي نظهر جميعا تضامننا مع شعب رواندا.

كيغالي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤

- - - - -